

الأزمة المالية العالمية

الأسباب - التداعيات - المواجهة

يعانى الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن من أزمة مالية طاحنة بدأت في الولايات المتحدة ثم انتقلت إلى الدول الأوروبية ثم إلى بقية دول العالم. وعلى الرغم من أن الأزمة قد بدأت بشكل واضح في سبتمبر 2008، إلا أن بوادرها كانت تتزايد يوماً بعد يوم منذ عام 2007 وخلال النصف الأول من عام 2008. يمكن القول أن يوم 15 سبتمبر عام 2008 هو الإعلان الرسمي عن الأزمة المالية التي يعانى منها الاقتصاد الأمريكي حيث أعلن بنك "ليمان براذر" (وهو رابع بنك استثماري أمريكي) تقدمه بطلب لإشهار إفلاسه وحمايته من الدائنين. وفي 24 سبتمبر من نفس العام بدأ مكتب التحقيقات الإتحادي في الولايات المتحدة التحقيق مع شركتى "فان فير" و"فريدى ماك" للرهن العقارى وهما أكبر شركتين للرهن العقارى في الولايات المتحدة بل في العالم أجمع حيث توسعت هاتان الشركتان في الرهن العقارى غير المحسوب بشكل غير عادى حيث بلغت القروض التي قدمتها ما يزيد عن 4000 مليار دولار حتى عام 2007 وهو ما يمثل حوالي 50% من حجم القروض العقارية في الولايات المتحدة.

وفي أواخر شهر سبتمبر عام 2008 أوشكت شركة إيه آى جى A.I.G الأمريكية للتأمين على الإفلاس وهى أكبر شركة تأمين في العالم وأصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزامات ووثائق التأمين. ومع العولمة وثورة الإتصالات والتحرير الاقتصادي كان الانتشار السريع للأزمة بين مختلف دول العالم ولا سيما أن الاقتصاد الأمريكى الذي بدأت الأزمة فيه وانتقلت منه إلى بقية دول العالم يمثل وحده حوالي 20% من الاقتصاد العالمي سواء بمعيار الناتج المحلى الإجمالى أو بمعيار التجارة الدولية. هذا علاوة على أن ومن الأسباب لسرعة انتقال الأزمة المالية من الولايات المتحدة إلى بقية دول العالم هو أن الدولار هو أقوى وسيلة مقبولة للوفاء بالإلتزامات الخارجية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تتم تسويات التجارة الدولية بالدولار... إن حوالي 80% من المعاملات الدولية تتم بالدولار... هذا الوضع سمح للبنك المركزي الأمريكى الفدرالى أن يصدر كما كبيرا من الدولارات أكثر بكثير مما يعكس قيمة الإنتاج في الولايات المتحدة (لم يؤد ذلك إلى إرتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة حيث أن هذه الدولارات استوطنت خارجها). لقد استخدم جزء كبير من هذه الدولارات في تحصيل عائدات البترول (بترو دولار)، كما استوطن جزء كبير من هذه الدولارات في أوروبا (يورو - دولار)... وهكذا ارتبط الاقتصاد العالمي بأداء الاقتصاد الأمريكى.

أولاً: أسباب الأزمة:

1- التوسع الإئتماني غير المحسوب:

عندما توافرت الأموال لدى البنوك الأمريكية في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين توسعت هذه البنوك في منح الإئتمان، وهو أمر في حد ذاته لا غضاضة عليه حيث لا يجوز أن تبقى الأموال في البنوك بدون توظيف، ولكن الخطأ كان في منح الإئتمان دون تطبيق قواعد وضوابط منح الإئتمان المعروف، وقد ثبت فيما بعد وجود فساد كبير في منح هذه القروض.

2- القروض العقارية الرديئة:

وحتى نتبين مدى ضخامة الإقراض العقاري في الولايات المتحدة يكفي أن نذكر أن هذه القروض كانت عام 1974 حوالي 680 مليار دولار ارتفعت عام 2008 إلى ما يزيد عن 14 تريليون دولار.

وفي عام 2007 تعثر عدد كبير من المشتريين في السداد بسبب قيام البنك المركزي الأمريكي برفع أسعار الفائدة للحد من التضخم مما أدى إلى زيادة الأعباء على المشتريين السابقين للمساكن بالتقسيت، وكذلك تراجع سوق العقارات بصورة متسارعة فقامت شركات التمويل العقاري باسترداد المنازل وعرضها للبيع فزاد العرض وانخفضت الأسعار مما أدى إلى ظهور أزمة السيولة في شركات التمويل العقاري.

3- تعاضم الاستهلاك الترفي عن طريق الاقتراض:

شهد الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأولى من القرن الحالي تزايد الإستهلاك في الولايات المتحدة بشكل كبير حتى بلغ حوالي 87% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 بعد أن كان حوالي 82% عام 2002. والمشكلة هنا ليست في تزايد الإستهلاك في حد ذاته ولكن في حصول كثير من الأمريكيين على قروض لشراء العديد من السلع والخدمات بالتقسيت وبشكل يفوق بكثير قدراتهم على السداد.

4- تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة:

تدهوراً شديداً مما جعله لا يستطيع أن يصمد في مواجهة بدايات الأزمة المالية مما جعلها تستشري وتتزايد يوماً بعد يوم. ونورد فيما يلي بعض الأرقام التي توضح مدى تدهور الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة :

أ- تراجع فائض الموازنة العامة للدولة:

من حوالي 255 مليار دولار عام 2000 إلى حوالي 92 مليار دولار عام 2001 ثم تحول إلى عجز بلغ 230 مليار دولار عام 2002، وأخذ هذا العجز يتزايد سنة بعد أخرى حتى وصل

إلى حوالي 455 مليار دولار في عام 2007/2008!!! (من المعروف أن السبب الرئيسي لذلك هو التزايد غير الطبيعي للإنفاق العسكري).

- ب- ارتفاع معدل التضخم: حتى بلغ في السنة الأخيرة حوالي 5% بعد أن كان يتراوح بين 2% و 3% سنوياً.
- ج- انخفاض معدل النمو الاقتصادي: حيث لم يتعد 2% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة بعد أن كان قبل ذلك حوالي 4% سنوياً في المتوسط في السنوات الأخيرة من القرن العشرين.
- د- ارتفاع معدل البطالة: خلال السنوات الثماني الأخيرة إلى حوالي 5,5% بعد أن كان قد انخفض في أواخر القرن العشرين إلى حوالي 4%.
- هـ- تزايد عجز الميزان التجاري: سنة بعد أخرى حتى بلغ عام 2007/2008 حوالي 850 مليار دولار.
- و- تزايد العجز في ميزان الحساب الجاري: حتى بلغ حوالي 700 مليار دولار في السنة الأخيرة 2008/2007.
- ز- تزايد المديونية الخارجية: بحيث أصبحت الولايات المتحدة هي أكبر دولة مدينة في العالم، ويكفي أن نذكر أن صافي المديونية الخارجية للولايات المتحدة قد بلغت عام 2007/2008 حوالي 3 تريليون دولار.

5- النمو غير العادي للتجارة في الأصول التمويلية والإلتجاء إلى توريق بعضها Securitization

من المعروف أن الأصول التمويلية تشمل العملات والأسهم والسندات. وتدل الأرقام على أن التجارة في الأصول التمويلية تزيد كل عام بأرقام فلكية حتى أصبحت تزيد بحوالي مائة مرة عن حجم الإتجار في السلع!!
ومما زاد من هذه الكارثة الاتجاه الذي ظهر في السنوات الأخيرة والمعروف بإسم " التوريق "، وهو يتلخص في إصدار أوراق أخرى وليس أصولاً عينية. وقد تم أيضاً التوسع في عملية التوريق عن طريق إصدار سندات تستند إلى سندات سبق إصدارها.

6- ظهور و تنامي أدوات مالية جديدة للتعامل في البورصات وأهمها المشتقات

Derivatives والتعامل بالهامش Margin Trading

والمشتقات - كما هو معروف - تتيح المضاربة على ارتفاع وانخفاض أسعار السلع والأسهم والسندات، بل وخطر من ذلك فإنها تتيح المضاربة على مؤشرات تستند إلى هذه الأصول الحقيقية، أي بعبارة أخرى المضاربة في حد ذاتها والخطر الأكبر هو عدم وجود تنظيم قانوني وعدم وجود رقابة كافية على المشتقات بأنواعها " المستقبليات " Futures و " الخيارات " Options و " المبادلة " Swaps .

7- التزايد الرهيب في المعاملات خارج الأسواق المنظمة (OCT) Over the counter Transactions

وهي بطبيعة الحال عمليات تخرج عن نطاق التحكم والسيطرة لأنها لا تظهر في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

لقد تزايدت هذه المعاملات في السنوات الأخيرة حتى بلغت حوالي 600 تريليون دولار أي ما يمثل عشرة أمثال الناتج المحلي للعالم الذي لا يزيد عن 60 تريليون دولار.

8- فساد وكالات التقييم Rating Agencies

هذه الوكالات مهمتها الأساسية تقييم الجدارة الائتمانية. وقد انتشر الفساد والرشوة في كثير من هذه الوكالات في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية بحيث أصبح التقييم لا يعبر عن حقيقة الجدارة الائتمانية للبنوك (استثمارية وتجارية) وشركات التأمين وشركات إعادة التأمين وشركات التمويل العقاري أي القطاع المالي بأكمله.

9- فساد المديرين ومكاتب المحاسبة والمراجعة في بعض الشركات العملاقة:

في عام 2005 طالعنا في الصحف أخباراً عن تلاعب في بيانات كبرى الشركات الأمريكية وإفلاس بعض هذه الشركات ووصول بعضها إلى مرحلة شفا الإفلاس. وقد بدأت هذه الأوضاع المتردية بإعلان شركة " إنرون " العملاقة في مجالات الطاقة، وقد أدين مكتب المحاسبة والمراجعة الأمريكي العالمي " آرثر أندرسون " بتدمير الوثائق والمستندات الخاصة بشركة " إنرون "، كذلك أعلنت شركة " زيروكس " الرائدة في مجال أجهزة تصوير المستندات أنها خفضت إيراداتها بحوالي 6 مليار دولار وذلك بعد قيامها بعملية مراجعة لحساباتها عن السنوات 2001/1997.

إن التلاعب في بيانات بعض الشركات الأمريكية تمثل في تقليل النفقات الحقيقية وتضخيم الإيرادات الحقيقية ومن ثم إظهار أرباح وهمية وبالتالي يستفيد مديرو هذه الشركات نتيجة تضخيم مكافآتهم السنوية ومكافآت نهاية الخدمة في الوقت الذي لا يبالون فيه بالخسائر التي تلحق بحملة الأسهم وأصحاب المعاشات من جراء إفلاس الشركات أو هبوط أسعار الأسهم في البورصة.

ثانياً: تداعيات الأزمة على الاقتصاد العالمي:

1- القطاع المالي:

شهد القطاع المالي في الولايات المتحدة ومن بعدها بقية دول العالم تداعيات هامة وخطيرة تفاوتت حدتها من دولة لأخرى. وفي بداية الأزمة كان التأثير واضحاً في الولايات المتحدة على القطاع المالي حيث عانى عدد كبير من البنوك من نقص السيولة، ولم تتمكن كثير من شركات التأمين من دفع ما يستحق عليها وتوقف عدد كبير من شركات التمويل العقاري عن العمل. وكما سبق أن ذكرنا في المقدمة، مع ثورة الاتصالات والعملة والتشابكات بين المؤسسات المالية داخل الدولة الواحدة وبين الدول بعضها وبعض، شهد القطاع المالي في كافة أنحاء العالم تداعيات ولكنها لم تكن على نفس الحدة في جميع الدول.

أما أسرع وأخطر التداعيات فكان من نصيب البورصات. لقد حدث انهيار في كافة بورصات العالم، فكيف حدث ذلك؟.. عندما عجزت البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى عن توفير السيولة، اتجه كثير من الأفراد ومؤسسات الأعمال لتعديل محافظهم المالية وذلك ببيع جزء مما يمتلكونه من أسهم وسندات. ولما كانت موجة البيع أنية، فقد كان من الطبيعي أن تنهار أسعار هذه الأوراق المالية.

ويلاحظ أن انهيار أسعار الأوراق المالية قد صاحبه كذلك انهيار في الأسعار في البورصات السلعية وإن كان بدرجة أقل نسبياً لأن أسواق المال أكثر حساسية من البورصات السلعية... وفي تقديرنا أن انهيار أسعار الأسهم في البورصات في بداية الأزمة لا يرجع إلى عوامل حقيقية أي انخفاض ربحية الاستثمارات وإنتاجية عوامل الإنتاج بقدر ما يرجع إلى " غريزة القطيع " Herd Instinct أي الهرولة نحو بيع الأسهم والسندات في البورصات.

2- القطاع الحقيقي:

استتبع الأزمة المالية أزمة اقتصادية حيث بدأ " القطاع الحقيقي " Real Sector " الاقتصاد الحقيقي " Real Economy في التأثير كنتيجة حتمية لما حدث في القطاع المالي. وتدل الأرقام المنشورة على أن الاقتصاد العالمي قد دخل بالفعل في مرحلة الركود حيث انخفضت معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة لأخرى.

يتوالى التأثير على الاقتصاد الحقيقي بالتتابع التالي:

- 1) نقص السيولة لدى الأفراد والمؤسسات
 - 2) نقص الطلب على السلع والخدمات
 - 3) تخفيض الإنتاج
 - 4) نقص الطلب على المواد الخام
 - 5) الاستغناء عن جزء من العمالة
 - 6) نقص جديد وأكبر في الطلب على السلع والخدمات
- وهكذا

وإذا أدخلنا المعاملات التجارية الدولية في الاعتبار فلا بد أن نشير إلى نقص الواردات بسبب نقص السيولة ومن ثم نقص وجه العملة الآخر للواردات وهو الصادرات. ولا بد أن نشير أيضا إلى أن نقص السيولة يؤدي كذلك إلى نقص الاستثمارات الأجنبية والتي كانت قد تزايدت في السنوات الأخيرة بشكل غير مسبوق.

ومن الطبيعي إزاء كل ما سبق أن يظهر العجز في الموازنات العامة للدول (أو يتزايد إن كان موجودا قبل الأزمة) وان يزداد كذلك الدين العام، وأن تنتشر البطالة. وليس أدل على ذلك عما صرح به الرئيس الأمريكي "أوباما" في كلمته الأسبوعية للشعب الأمريكي في الأسبوع الأخير من شهر يناير 2009 حيث قال "لقد فقدت الولايات المتحدة 2,6 مليون وظيفة خلال عام 2008.

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى التقرير الذي أصدرته منظمة العمل الدولية في الأسبوع الأخير من يناير 2009 حيث توقعت اختفاء 51 مليون وظيفة خلال العام الحالي، وهو ناقوس خطر جديد يشير إلى أن تداعيات أزمة الاقتصاد العالمي ما زالت في بدايتها وأن القادم أسوأ ما لم يتوصل العالم إلى أفكار وسياسات غير تقليدية تخفف من حدة الأزمة.

كما نشير أيضا إلى أن التمويل العالمي المتاح لدول العالم الثالث لن يزيد عام 2009 عن 150 مليار دولار في حين أن هذا التمويل كان قد كسر حاجز الـ 900 مليار دولار عام 2008.

ثالثاً: كيف بدأت الدول مواجهة الأزمة؟

كان من الطبيعي أن يكون الإجراء الأول والأسرع والأهم الذي تلجأ إليه الحكومات هو ضخ الأموال على نطاق واسع لمواجهة مشكلة نقص السيولة وهو ما يعرف بإسم "برنامج الإنقاذ المالي". ففى الولايات المتحدة - على سبيل المثال- وافق الكونجرس على السماح للحكومة بضخ 700 مليار دولار تستخدمها في شراء أصول هالكة والمساهمة في رؤوس أموال شركات وبنوك تعاني من نقص السيولة. وبالإضافة إلى هذا فقد قررت الولايات المتحدة رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد. كذلك تقرر منح إعفاءات ضريبية قيمتها حوالي مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات. وقد تم إنشاء "مجلس مراقبة" للإشراف على تطبيق خطة الإنقاذ المالي، كما تم تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

وفي نوفمبر 2008 أعلن البنك المركزي الأمريكي (الفيديرال ريزيرف) ووزارة الخزانة عن خطة إنقاذ جديدة وتقضى بتوفير حوالي 800 مليار دولار لدعم بعض القطاعات الاقتصادية الحرجة مثل : قطاع التمويل العقاري، صناعة السيارات، بطاقات الائتمان، المؤسسات الاستثمارية الصغيرة،..... إلخ. وتفاصيل هذه الخطة كما يلي : 600 مليار دولار لشراء سندات الرهون العقارية، 200 مليار دولار لدعم قروض صناعة السيارات وبطاقات الائتمان والقروض الممنوحة للطلبة والقروض الاستثمارية الصغيرة.

كما لجأت الولايات المتحدة ومعظم الدول المتقدمة إلى انخفاضات متتالية في سعر الفائدة حتى وصل في الولايات المتحدة إلى صفر وذلك في محاولة لتنشيط الطلب (عن طريق الإقراض) سواء لأغراض استثمارية أو أغراض استهلاكية.

وحيثما تولى الرئيس الأمريكي الجديد مقاليد الحكم في 20 يناير 2009، بدأ تنفيذ وعده الانتخابي بانتشال الاقتصاد الأمريكي من كبوته حيث أمر مجلس النواب في نهاية يناير 2009 (خطة التحفيز الاقتصادي) التي تصل قيمتها إلى 819 مليار دولار.

والواقع أن الأمر لم يختلف كثيراً في الدول الأوروبية الكبرى حيث سارعت بتخصيص حوالي 2,3 تريليون دولار لإنقاذ القطاع المالي. ونظراً لأن بريطانيا هي أكبر الدول الأوروبية تأثراً بالأزمة المالية، فقد قامت بضخ أكبر مبلغ من بين جميع الدول الأوروبية حيث بلغ حوالي 500 مليار

جنيه استرليني. أما بقية الدول الأوروبية الكبرى، فكانت المبالغ التي قامت بضخها كما يلي: ألمانيا 500 مليار يورو، فرنسا 350 مليار يورو، هولندا 200 مليار يورو، أسبانيا 100 مليار يورو، النمسا 85 مليار يورو. أما بقية دول العالم فقد قامت بضخ أموال تفاوتت قيمتها من دولة لأخرى تبعا لحدة الأزمة فيها وبصفة خاصة مدى تأثير القطاع المالي بها فبينما قامت روسيا الاتحادية بضخ حوالي 230 مليار دولار، قامت كوريا الجنوبية بضخ حوالي 130 مليار دولار.

والواقع أن الأمر لم يختلف في بقية دول العالم (أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، حيث قامت مختلف الدول في هذه القارات بإجراءات مماثلة لمواجهة الأزمة سواء فيما يتعلق بضخ الأموال أو التخفيضات الضريبية وتخفيض أسعار الفائدة.

رابعاً: تداعيات الأزمة على اقتصاد الدول العربية:

من الطبيعي أن يتأثر اقتصاد الدول العربية بالأزمة المالية الاقتصادية لأن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي. ومن الطبيعي كذلك أن الآثار المتوقعة على كل دولة عربية تختلف تبعا لظروف و أوضاع كل دولة وبصفة خاصة مدى انفتاحها على العالم الخارجي ومدى سلامة قطاعها المصرفي.

ويمكن رصد أهم التداعيات التي بدأت بالفعل وتلك المتوقعة في الفترة المقبلة في كل قطاع على حدة كما يلي:

1- البترول:

كان من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن ينخفض الطلب على معظم السلع ومن بينها البترول. وهذا ما حدث بالفعل ولا سيما في الولايات المتحدة باعتبار أنها أكبر دولة مستهلكة للبترول في العالم. ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض الطلب على البترول انخفاض سعره العالمي، وهذا ما حدث بالفعل خلال الشهور الأخيرة من عام 2008 والشهور الأولى من عام 2009 حيث انخفض السعر العالمي للبترول من حوالي 150 دولار إلى حوالي 40 دولار!!! ونظرا لأن الدول العربية الخليجية الست هي أكثر الدول العربية إنتاجا وتصديرا للبترول، فيمكن القول أن هذا القطاع في هذه الدول قد تأثر أكثر من بقية الدول العربية.

2- الصادرات:

في ظل الركود الاقتصادي العالمي الحالي، يكون من الطبيعي أن يقل الطلب بشكل عام، ومن ثم سوف تنخفض الصادرات العربية ولا سيما أن الجزء الأكبر من الصادرات العربية يتجه نحو الولايات المتحدة والدول الأوروبية وهي الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بالأزمة المالية الحالية.

وتدل البيانات الإحصائية على أن الصادرات العربية الإجمالية قد بلغت عام 2008 حوالي 800 مليار دولار أي ما يمثل حوالي 6% من إجمالي الصادرات العالمية، وقد بلغت الصادرات العربية من البترول في نفس العام حوالي 608 مليار دولار أي ما يمثل حوالي 76% من إجمالي الصادرات العربية.

ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض الصادرات، تقليل الإنتاج الأمر الذي سيؤدي حتماً إلى تخفيض العمالة وتقليل حوافزهم ومن ثم توقع زيادة انخفاض القدرة الشرائية مما يؤدي إلى الركود في الأسواق.

3- الاستثمارات العربية بالخارج:

تقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2,5 تريليون دولار، وهذه الأموال مملوكة للحكومات والمؤسسات (الصناديق السيادية) والأفراد. وقد تأثرت تلك الاستثمارات من جراء الأزمة المالية العالمية وضاع جزء منها (غير معروف قيمته) نتيجة إفلاس بعض البنوك، وتعرض بعض شركات التأمين وانحيار بعض البورصات.

4- البورصات:

الواقع أن البورصات العربية هي القطاع الأكثر تأثراً بالأزمة المالية العالمية. ولعل ذلك يرجع إلى تأثر جميع البورصات في العالم ونحن نعلم مدى التشابكات بين البورصات في مختلف دول العالم، هذا علاوة على بيع الأجانب معظم ما لديهم من أسهم وسندات في البورصات العربية نظراً لحاجتهم الشديدة للسيولة على أثر الأزمة المالية العالمية.

5- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة:

في السنوات القليلة الماضية وحتى بداية الأزمة المالية العالمية، كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الدول العربية تزداد عاماً بعد عام. ففى عام 2006 بلغت الاستثمارات

الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية حوالي 1306 مليار دولار مقابل حوالي 946 مليار دولار فقط عام 2005 أى بزيادة قدرها 360 مليار دولار في عام واحد وبنسبة 38%.
ومن الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن يقل حجم الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى الدول العربية، والسبب في ذلك هو اتجاه الدول المتقدمة الكبرى المستثمرة إلى تعويض الخسائر في الداخل، وحاجتها إلى زيادة الاستثمارات الداخلية لتعويض النقص في الاستثمارات الخاصة، ومحاولة مواجهة مشكلة البطالة التي تفاقمت مع الأزمة المالية نتيجة إفلاس العديد من المشروعات واستغناء البعض الآخر من المشروعات عن أعداد كبيرة من العمالة.

6 - القطاع العقاري:

قبل وقوع الأزمة المالية العالمية، شهدت الدول العربية ارتفاعات متتالية وغير عادية في أسعار العقارات، وذلك منذ عام 2003 حتى بداية الربع الأخير من عام 2008. ومنذ ذلك الوقت بدأت أسعار العقارات في الدول العربية تتجه نحو الإنخفاض وبمعدلات كبيرة وبصفة خاصة في دبي حيث أن النسبة الكبرى لمبيعات العقارات في هذه الإمارة كانت للأجانب، وهؤلاء توقفوا عن الشراء بسبب نقص السيولة بل ولجأ الكثيرون منهم إلى بيع عقاراتهم، وتوقف كثير من الآخرين عن سداد الأقساط. وإذا تذكرنا أن صناعة البناء والتشييد هي أكثر الصناعات استخداماً لمنتجات الصناعات الأخرى (أكثر من 90 صناعة في مقدمتها حديد التسليح والأسمنت) نستطيع أن نتفهم لماذا يؤدي انهيار قطاع العقارات إلى انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي وإلى انتشار البطالة.

سؤال:

- هل يمكن أن تلجأ الدول العربية إلى تخفيض سعر الصرف إذا ما حدثت أزمة مالية مشابهة، وذلك للمساعدة على تشجيع التصدير؟

قصة "جون" مع الأزمة المالية العالمية: (مثل لفهم الأزمة المالية وتأثيرها على الاقتصاد)

جون..مواطن أمريكي مثل كل الأمريكيين كان يتوقع ان تأتي نهاية عام 2008 وقد تحسن دخله وزادت آماله في تلبية احتياجات أسرته الا انه بدا شاحبا حزينا قلقا وبدت أسرته متخوفة من

المستقبل المجهول بعد ان تبددت احلامهم في عواصف ما يعرف بالأزمة المالية العالمية! فمثل مئات الألوف من الامريكيين فقد تيم وظيفته بعد ان اخبره صاحب العمل ان الشركة ستغلق أبوابها نتيجة إفلاسها..وبدا رئيس الشركة حزينا مهموما هو الآخر فقد تهاوت قيمة اسهمه التي يستثمرها في سوق الأوراق المالية, وأعلن البنك انه لن يقدم قروضا لمساندة العملاء مثلما كان يفعل في السنوات السابقة..فقد أفلس البنك مثل الكثير من البنوك الكبرى في أنحاء البلاد وخارجها أيضا..أنها ليست نهاية العالم ولكنها الأزمة المالية العالمية التي جاء انفجارها في الولايات المتحدة خلال عام 2008 بمثابة الصدمة التي اضرت اقتصاديات العالم أجمع وهددت إستقراره المالي والاقتصادي والاجتماعي بل والسياسي والايديولوجي ايضا بعد أن أصبحت الرأسمالية والاقتصاد الليبرالي في قفص الاتهام.

وكانت العاصمة الأمريكية واشنطن قد استضافت في منتصف شهر نوفمبر 2008 إجتماعا طارئا دعت اليه القوي الاقتصادية الرئيسية في العالم, والمعروفه بمجموعة ال20, لبحث سبل الخروج من الأزمة المالية العالمية.

ومثل غيره من الامريكيين وباقي شعوب العالم تابع "تيم" ما جاء بالقمة فقد اعترف الجميع بانهم وقعوا في الخطأ وعندما مر العالم بمرحلة نمو اقتصادي قوي وتزايد تدفق رؤوس الأموال وبدأ الجميع يسارع في نهم واضح نحو جني المزيد من الأموال عندها تم التغاضي عن حسابات المخاطر واستمرت المعاملات في ظل تجاهل عوامل الأمان المتبعة.

فشهدت أسواق المال الأمريكية وجانب من نظيراتها في أنحاء العالم حالة من التراخي الواضح في ضمان السندات والقروض التي تم التوسع في التعامل بها واديرت المخاطر بشكل غير سليم وتم استخدام النفوذ والقوة في المعاملات مما اوجد الثغرات في النظام المالي ولم يتم الساسة ومتخذو القرار في العديد من دول العالم الكبرى اقتصادياً بواجبهم في مواجهة المخاطر التي احاطت بالأسواق المالية.

ومما زاد من حالة عدم الإستقرار ان ظهرت طرق مبتكرة جديدة لاستثمار الأموال لم تكن في الحسبان ولم تكن مأمونة بالقدر الكافي في ظل التفافها حول القواعد التقليدية المنظمة لأسواق المال.

خطة الإنقاذ:

ادرك "تيم" بعد فوات الأوان مثل مئات الملايين في أنحاء العالم أنه تعرض لخدعة مدمرة وان الإهمال وتجاهل القواعد المنظمة للعمل في البنوك والأسواق المالية من جانب المؤسسات الاقتصادية في بلاده هي السبب الرئيسي في تلك الأزمة التي امتدت لتشمل العالم بأسره بعد ان وقع أفراد وشركات ومؤسسات بل وحكومات كاملة في الفخ وفقدوا آلاف المليارات في ساعات وأيام قليلة.

المشاركون في اجتماع مجموعة ال 20 بواشنطن اعلنوا تبني خطة انقاذ وفق مبادئ محددة وقرروا البدء في تنفيذها بشكل فوري على ان يتم الإنتهاء من التنفيذ في موعد اقصاه نهاية مارس عام 2009 وان يكون هناك اجتماع آخر في شهر ابريل عام 2009 لدراسة ما تم ادخاله من اصلاحات على النظم المالية ومراجعة ما تم اتخاذه من خطط وقرارات في اجتماع واشنطن. وتم تحديد مبادئ اساسية توضع على أساسها خطة عمل فعلية لإنقاذ الاقتصاد العالمي تمثلت المبادئ في :

- 1- تقوية المحاسبية والشفافية.
- 2- تعزيز القوانين المنظمة الصحيحة والثابتة.
- 3- الارتقاء بنزاهة الأسواق المالية.
- 4- تقوية التعاون الدولي.
- 5- إصلاح المؤسسات المالية الدولية.

عرف " تيم " فيما بعد ان حكومة بلاده قدمت 700 مليار دولار لانقاذ "بعض" البنوك الرئيسية من الإفلاس الكامل و 787 مليار دولار أخرى في محاولة يائسة لحماية اقتصاد البلاد من الإنهيار وهو الأمر الذي فعلته العديد من دول العالم بدرجات متفاوتة لتقليل أثار " تسونامي الإفلاس " الذي اجتاح المؤسسات المالية في العالم.

وجاءت خطة العمل التي وضعها قادة الدول صاحبة أكبر 20 اقتصاداً في العالم (مجموعة العشرين) من نقاط تنقسم كل منها إلى مستويين. الأول ويتعلق بخطوات يبدأ تنفيذها فوراً ويتم الإنتهاء من تنفيذها في موعد اقتصاه نهاية شهر مارس 2009 أما المستوى الثاني فيتم تنفيذه وفق تحركات على المدى الزمني المتوسط (اي في شهور وأعوام قادمة).

قرأ "تيم" الخطة جيداً وتحركت عيناه بين السطور بحثاً عن شيء يتعلق بإنقاذه وأسرتة من المأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه من بداية الشتاء البارد ولكنه لم يجد شيئاً مباشراً.

اتجه "تيم" ومعه الملايين إلى شاشات التلفزيون والإنترنت والراديو لمعرفة موقفهم وما سيكون عليه العام الجديد فاكتشفوا ان الولايات المتحدة صاحبة اقوى اقتصاد في العالم قد دخلت في دوامة الركود وانها تتحرك نحو هوية الكساد وان الملايين غيره في أنحاء العالم قد فقدوا وسيفقدون وظائفهم خلال الشهور الأخيرة من عام 2008 وفي بدايات عام 2009 وأنه "محظوظ" لأنه فقد عمله وجانباً كبيراً من قيمة الأسهم الخاصة به فقط.. فهو لم يفقد مسكنه أو سيارته مثل الملايين من أصحاب الحظ السيء.

وجلس تيم مع أسرته وابتسم بخجل لأولاده وزوجته فقد أحضر لهم علبة حلوى واحدة رخيصة الثمن واتجه الجميع إلى منضدة الطعام لتناول العشاء أملين ان يحصل "تيم" على عمل جديد في ربيع عام 2009.

ومن بعيد تناهى إلى اسماعهم صوت المتحدثين في احدى الندوات التلفزيونية وقد انخرطوا في جدل حاد "غريب" حول قضايا مثل سقوط ايدولوجية الرأسمالية والاقتصاد اللبرالى وتطوير دور الدولة ونطاق تدخلها في الاقتصاد وامكانية عودة الإشتراكية وهل يمكن ان تعود الشيوعية من جديد؟! وسبل تطوير الرأسمالية لمواكبة المستجدات على ساحة الاقتصاد العالمي، وهل سيكون لأوباما اثره في نجاة البلاد من كساد مدمر؟

وهنا ضحك "تيم" متعجباً من هؤلاء الصارخين الذين اتضح له انهم خسروا جانباً من ثروتهم في الأسواق المالية وان بعضهم سيفقد عمله او ستتم ملاحقته قضائياً في عام 2009 لضلوعه في إنفجار الوضع المالي بالبلاد والعالم.